حوار

هيئة التحرير

في جردة سنة لإنجازات الأمن العام
اللواء البيسري: إستوعبنا نتائج أحداث سوريا

. لم يعد هناك أي مبرّر للنزوح السوري
. داتا "UNHCR" صارت لزوم ما لا يلزم
. معنيون بوقف النار واجراءات صارمة لضبط المعابر

على جاري العادة في نهاية كل عام وللسنة الثانية على التوالي، قدم المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري جردة شاملة بانجازات المديرية وطنيا واداريا وامنيا قياسا بحجم المهام الموكلة اليها على اكثر من مستوى. ذلك ما عكس قدرتها على تجاوز الكثير من تداعيات الازمات المتمادية، ومعها ما تسبب به العدوان الاسرائيلي لعام كامل وما انتهى اليه سقوط النظام في سوريا

اكد المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري في لقاء مع هيئة التحرير في "الامن العام" ان المديرية نجحت في ادارة الازمة الناجمة عن التطورات في سوريا بعد العدوان الإسرائيلي، لافتا الى الاجراءات الاستثنائية التي اتخذت على المعابر لتدارك موجات النزوح التي تعددت وجهاتها. ونفى ان يكون اي من المسؤولين السوريين المطلوبين دوليا ومحليا دخل لبنان، كما شرح الظروف التي تضمن استمرار خدمات المديرية على كل المستويات، مؤكدا التنسيق الدائم مع الجيش والقوى الامنية الاخرى لضمان تنفيذ ما قال به اتفاق وقف النار.

■ فرضت الظروف الطارئة في سوريا نزوحا جديدا، كيف تداركت المديرية العامة للأمن العام هذا الوضع؟

□ لم يكن ما فرضه الاستحقاق السوري على لبنان بين ليلة وضحاها فريدا من نوعه او مجرد صدفة، فقد كان نتيجة حتمية للعدوان الاسرائيلي الذي استهدفنا. وقد كان لكل ذلك اثره البالغ والمفاجىء على عمل المديرية العامة للامن العام وتحديدا على المعابر الحدودية، لاسيما معبر المصنع الذي تعرض في وقت سابق للقصف فعطله فترة طويلة. كان ذلك قبل ان يستهدف العدو المعابر الشرقية والشمالية الشرعية في الليلة الاخيرة التي سبقت تفاهم 27 تشرين الثاني، ما ادى الى اصابة 12 عسكريا كانت حال بعضهم خطيرة. على وقع قصف اسرائيل للضاحية الجنوبية، بقينا جاهزين وموجودين في مطار رفيق الحريري الدولي متجاوزين الظروف الصعبة، حيث كانت شظاياها الزجاجية تتطاير في كل لحظة وفي كل اتجاه. لما بلغت تداعيات احداث سوريا ما لم يكن متوقعا، تضاعفت الصعوبات على معبر المصنع بعدما خرجت بقية المعابر الشرعية عن عملها بفعل الاعتداءات الاسرائيلية، وهو واقع لا يمكن تجاهله بوجود دولة كبيرة كسوريا الى جانبنا. بالتالي، لا يمكن استيعاب ما حصل بالسلاسة الممكنة على معبر واحد، فهو أنشىء لخدمة ما بين 1500 و2000 عابر يوميا. عندما تضطر الى التعاطي مع عشرات الالاف، لا يمكن ان نطلب من الامن العام ان تمر الامور بسهولة في غياب القدرات اللوجستية والادارية المطلوبة. لذلك، لم يكن من السهل ايضا ان نقوم بالدور الامني الطارىء الذي نشأ في ساعات محدودة. وبعدما حاولنا المستحيل لتنظيم العبور والانتقال دخولا وخروجا بقدراتنا الذاتية، واجهنا زحمة على الطريق الدولية، فعملنا بالتعاون مع الجيش والامن الداخلي لتنظيم تواجد الوافدين قبل وصولهم الى مركز الامن العام في المصنع. في النهاية، نجحنا بالتنسيق مع القوى العسكرية والامنية والجمارك في استيعاب الوضع.

■ قيل ان عددا من اركان النظام السوري سواء من العسكريين او رجال الاعمال الملاحقين دوليا لجأوا الى لبنان، ما هي حقيقة ما حصل وكيف تم تداركه؟

□ قبل الاجابة عن هذا السؤال، ينبغي ان نعرف ان اي ضابط او عسكري على المعبر لا يعرف العابر شخصيا ليصنفه. اذا سئل احدهم مَن هو هذا الوزير او ذاك المسؤول السوري قد لا يعرفه، وكل ما لديه بطاقة هوية او جواز سفر. واذا لم يكن الشخص مطلوبا من الدولة اللبنانية او من اي جهة دولية، فلن تكون لدينا معه اي مشكلة. كل من دخل من هؤلاء المسؤولين الى لبنان كانت اوراقه مستوفية كامل الشروط ليسمح له بذلك، سواء كان فردا او بصحبة عائلته. اما بالنسبة الى القادة الامنيين المعروفين فلم يسجل عبور اي منهم، واذا دخل احدهم قد يكون لجأ الى ذلك بطريقة غير شرعية. اما بالنسبة الى التجار فكل شخص في الشام تاجر ولا نعرف اذا كان مع النظام او ضده، وهو

المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري يتحدث الى "الامن العام".

امر لا يمكننا التكهن بشأنه، لذا لا نرد احدا من حيث اتى ما لم يكن الامر مثبتا. على كل حال، ان غالبية هؤلاء لديهم جوازات سفر او يملكون جنسية أخرى، وقد عبروا لبنان من طريق الترانزيت في اتجاه دول اخرى. اما بالنسبة الى العسكريين السوريين، فالامر مختلف وقد يكون احدهم يمتلك بطاقة مدنية، فكيف نعرف انه عسكري. الامن العام لا يمكنه تجاوز القوانين الدولية او تلك التي تحكم العلاقة بين الدول، فالقانون الدولي الانساني يحدد آلية التعاطي مع اي انسان، ونحن نقوم بدورنا في هذا الاطار على اكمل وجه.

■ ما حقيقة الروايات التي تسربت عن تبديل رئيس مركز المصنع بآخر لأسباب قيل انها مرتبطة بمخالفته للقوانين؟

□ كما قلت سابقا، تسببت التطورات العسكرية في سوريا وخصوصا في دمشق، بحركة نزوح كبيرة طاولت اعدادا كبيرة من الناس ومن فئات ومواقع معينة. دخل بعضهم الى البقاع عبر المصنع بطريقة شرعية او من منافذ وطرق غير شرعية. استباقا لأي احراج قد يتعرض له رئيس المركز، نتيجة العلاقة التنسيقية القائمة بحكم القانون بينه وبين المسؤولين السوريين، من امنيين وعسكريين، لفترة طويلة، وحتى ايضا لا يحرج من العاملين في دائرة الهجرة والامن العام السوري والامنيين في جديدة يابوس الذين لجأوا بدورهم الى المعبر اللبناني عندما داهمتهم الاحداث، امرت بنقل الضابط المسؤول عن مركز المصنع وعينت بديلا منه. في وقت واصل فيه العسكريون عملهم المعتاد بما تفرضه التعليمات مع اخذ الظروف الانسانية في الاعتبار، وهو امر لم يقصر فيه الامن العام منذ العام 2011. بعد صدور قرار التشكيلات، وجهت رئيس المركز المشكل الى ان يبقى في موقعه 24 ساعة لينجز عملية التسليم مع خلفه، ولا يجوز بالتالي اتهامه بما لم يقم به. هذا الامر يكذب كل ما قيل عنه بأنه تمنع عن تنفيذ التشكيلات، او انه سمح لسوريين مطلوبين او لا يملكون مستندات، من الدخول الى لبنان.

> **بقينا جاهزين وموجودين على المعابر وفي المطار متجاوزين الظروف الصعبة**

■ ماذا عن المعابر الحدودية الاخرى؟

□ لما كان معبر المصنع يعمل وحيدا بكامل قدراته قبل ان يفتح معبر القاع جزئيا وللمشاة فقط، بفعل الاضرار التي اصابته نتيجة الغارات الاسرائيلية التي استهدفته من الجانب السوري، نشأت المشكلة الاهم من ◄

المناطق الحدودية المتفلتة لجهة الهرمل ومحيط المعابر غير الشرعية. لم تكن هناك من عوائق كتلك التي تعيق الحركة بين البلدين على مجرى النهر الكبير الجنوبي، لذا كان من الصعب ضبطها. اضف الى ذلك حجم التداخل الجغرافي والسكاني بين اراضي البلدين بفعل وجود عائلات تتوزع مناصفة على جانبي الحدود. علما ان النازحين الجدد من تلك المنطقة كانوا من فئة خشيت ردود الفعل باستعادة المعارضة سيطرتها على مناطقهم مخافة حصول انتقامات واغتيالات، فكان نزوحهم الى مراكز الايواء بدافع الذعر.

■ ما هي الإجراءات التي اتخذتموها في المطار وكيف تداركتم اي خلل كان محتملا؟

□ تداركا لأي خطأ يمكن ان يرتكب، اتخذنا رزمة من الاجراءات الاستثنائية في المطار لمواجهة ما يمكن ان يتسبب به النزوح الكثيف في الاتجاهين، في اتجاه سوريا او العكس، بما فيها اللجوء الى المطار للسفر شرط ان تتوافر للمسافر شروط استخدامه. كما سهلنا امور العائدين الى بلادهم بمن فيهم من دخلوا لبنان خلسة في اي وقت. ولما تم التداول بأخبار دخول مطلوبين بشكل غير شرعي، حرمنا هذه الفئة من استخدام المطار قبل اجراء التحقيق والتدقيق في وضعه، وخصوصا من هم فوق سن الـ18 من غير الاناث والاولاد القاصرين.

■ هل سويت العلاقة بين الامن العام و"UNHCR" بعدما تمنعت عن تسليم داتا المعلومات الخاصة بالنازحين؟

□ تغيرت الظروف التي يصح فيها طرح هذا السؤال، فالداتا التي كنا نطالب بها اصبحت لزوم ما لا يلزم. الاسماء التي كانت لدينا ممن دخلوا لبنان قبل العام 2015 كافية، ومن دخل بعد ذلك لم تعد لديه اي حجة تحول دون عودته الى بلاده. ذلك انه لم يعد هناك مبدئيا ما يشكل خطرا جسديا او امنيا على حياته بعدما رحل النظام الذي كانوا يدعون الخوف منه. في الخلاصة، يمكن القول ان انه لم يعد هناك اي مبرر للنزوح السوري.

ننسق مع الجيش والقوى الاخرى لضمان تنفيذ ما قال به اتفاق وقف النار

ليس منطقيا ان نعمل لتنظيم السلاح اللبناني في ظل سلاح فلسطيني متفلت

■ بعد التوصل الى اتفاق وقف النار ما الجديد الذي عكسه على دور الامن العام ومهمته؟

□ نحن معنيون باتفاق وقف النار وبتطبيقه كقوى عسكرية الى جانب القوى العسكرية والامنية المعنية للقيام بما هو مطلوب منا في كل مكان كما على المعابر الحدودية. فهو اتفاق قال بضبط المعابر الشرعية، ونحن مسؤولون عن سبعة معابر برية ثلاثة منها في الشمال وثلاثة في البقاع والسابع في الناقورة، كذلك المعابر البحرية على طول الشاطئ اللبناني، والمعبر الجوي في المطار، وقد اتخذنا اجراءات صارمة لمنع دخول اشخاص لا نعلم ماذا سيفعلون في لبنان. لدينا ايضا المراكز المنتشرة جنوب الليطاني، وكلنا معنيون بخدمة المواطنين والمقيمين على مستوى الاستقصاء والاستعلام، وسنتعاون في تبادل المعلومات الخاصة بأي خروقات للتفاهم بالتنسيق مع الجيش والجهات الرسمية المعنية.

■ تسلم الجيش مراكز عسكرية لمجموعات فلسطينية خارج نطاق المخيمات، فهل من خطوات اضافية على مستوى العلاقة مع هذه الفصائل؟

□ تعدد الفصائل الفلسطينية وتشعبها يفرضان علينا السعي الى تنظيم هذا الوجود وسلاحه، وليس منطقيا ان نعمل لتنظيم السلاح اللبناني في ظل سلاح فلسطيني متفلت اينما وجد لأنه يشكل ارضا خصبة تسهل الخرق الامني واحداث اضطرابات. فوجود بعضها قرب الشاطىء يسهل اعمال التهريب وادخال الاسلحة وممنوعات لتتحول لاحقا الى بؤر للارهاب واخفاء المطلوبين امنيا. لذلك، فان ضبط المراكز الصغيرة القريبة من الحدود اللبنانية - السورية لا يكفي لالغاء اي تاثير سلبي على امن لبنان.

■ قررت بعض الدول تقليص مساعدتها للاونروا، هل من انعكاسات طرأت على المخيمات؟

□ ليس لمثل هذه القرارات تأثيرات مباشرة على وضع الفلسطينيين النازحين من سوريا الى لبنان، وقد لجأنا الى تدابير استثنائية تعفيهم من اجراء اي تسوية لتشجيعهم على العودة من حيث اتوا ويقدر عددهم بحوالى 23 الفا.

■ هل من جديد على مستوى العلاقات الدولية التي نسجتها المديرية لمكافحة الارهاب؟

□ ما من شك اننا معنيون بمكافحة الارهاب وبتبادل المعلومات مع الدول كافة، بما يعنينا ويعنيهم، وهو امر دفعنا الى تبادل المعلومات حول الاشخاص او المجموعات. هذه واجباتنا القائمة على التنسيق الدائم. ولا اكشف سرا اذا قلت اننا قبضنا فور تسلمي مهامي على رئيس اكبر مافيا في ايطاليا وسلمناه الى دولته، وكان للعملية اثر طيب. كما سلمنا حديثا

لم يدخل أي مطلوب إلى لبنان.

اللواء البيسري للضباط والعسكريين: لم تقصّروا يومًا في خدمة أي مواطن

عايد المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري ضباط الامن العام والرتباء والعسكريين بالاعياد المجيدة، وتوجه اليهم بهذه الكلمات:
"اتوجه الى كل فرد منكم بالمعايدة، مقدرا بكل فخر واعتزاز ما قمتم وتقومون به من مهمات امنية وادارية بالجودة العالية وفي الايام الصعبة التي نعبرها. فانتم لم تقصروا يوما في خدمة اي مواطن حتى في ظل العدوان، وكنتم اول من عاد الى مراكزه وجمعتم الزجاج المتناثر لاستئناف الخدمات التي ينتظرها اي مواطن. حافظوا على دوركم بكل وعي ورباطة جاش.
اتوجه اليكم بالشكر على ما عبرتم عنه من شجاعة واقدام وصبر وايمان بما هو مطلوب منكم من مهمات".

أحد الموقوفين المهمين الى دولة طلبته بناء على اشارة قضائية. نحن ماضون في عمل مماثل مع دول اخرى تعاهدنا معها على مكافحة الارهاب بما يضمن الامن والاستقرار في لبنان والعالم.

■ هل تجاوزت المديرية تداعيات الازمة الاقتصادية، وهل خرجت من هذا النفق؟

□ لم تتأثر المديرية لوحدها في موازنتها ورواتب عسكرييها من بين الادارات التي تأثرت بالازمة. قياسا على حجم الكلفة التشغيلية العالية، قد نكون تأثرنا بنسبة اكبر من غيرنا، وهو امر يقاس بكلفة جوازات السفر وخدماتنا المختلفة، اضافة الى ادارة وتشغيل 75 مركزا في لبنان. قرارنا المضي في العمل بما هو متوافر من صندوق الاحتياط، فنحن لم نستفد من اي هبة خارجية بمئة دولار لكل عنصر، لكننا استطعنا ان نوفر لعسكرينا مساعدات اجتماعية بما فيها كلفة الطبابة والاستشفاء. كما نسعى اليوم، بما لنا من علاقات مع المجتمع الاهلي وشركائنا الدوليين، الى توفير كلفة ترميم المراكز التي استهدفها العدوان لإعادة تشغيلها.

■ هل ما زال مشروع انجاز جوازات السفر في السفارات اللبنانية قائما؟

□ هذا المشروع لا يزال قائما، وسعينا متواصل الى تأمين كمية من الجوازات بالطرق الممكنة. وبعدما نلنا قرارا من مجلس الوزراء باقتطاع جزء من المخصصات من صندوق المؤسسات ذات الطابع الخاص، وفرنا تمويلا قطريا اضافيا بهبة من مليوني دولار لهذا المشروع، وتلقينا وعدا بمبلغ اضافي بثلاثة ملايين لتأمين حاجاتنا. في حال توقفنا عن اصدار جواز السفر، ليس هناك من مؤسسة اخرى يمكن ان توفره. حصلنا مؤخرا على 200,000 جواز سفر اضيفت الى مخزون من 250 الفا وهي كمية تكفينا حتى نهاية العام الجديد. نحن في صدد اطلاق مناقصة لتوفير مليون جواز وفق ما يقتضيه قانون الشراء العام، لمنع تجدد الازمة التي عبرناها سابقا. اي بلد لا يوفر جواز سفر لأبنائه لا يستحق الوجود.